AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia, P.O. Box: 3243 Tel.: (251-11) 5513 822 Fax: (251-11) 5519 321
Email: situationroom@africa-union.org, situationroom@ausitroom-psd.org

تقرير بعثة التقييم الفني لإعادة الإعمار والتنمية
بعد انتهاء النزاع في السودان

المحتويات

التنويه وثناء

1. المقدمة

1.1 الصلاحيات

2.1 المنهجية والطرق

2. بيان تجميعي للتحديات والاحتياجات

3. الأمن والاستقرار

أ. نظرة عامة

ب. التوصيات

1.3 الاستقرار السياسي ودور الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة

أ. نظرة عامة

ب. التوصيات

4. التنمية الاقتصادية

أ. نظرة عامة

1.4 القاعدة الاقتصادية الضيقة، الاعتماد على البترول وقيود الموارد

2.4 قيود الموارد: عدم الوفاء بتعهدات المانحين، عبء الديون والعقوبات

3.4 الاستثمار في مجالي التعدين والسياحة

أ. التوصيات

5. نقص البنية التحتية

أ. التوصيات

1.5 الاتصالات

أ. نظرة عامة

ب. التوصيات

2.5 إمدادات المياه

أ. نظرة عامة

ب. التوصيات

3.5 إمدادات الطاقة

أ. نظرة عامة

ب. التوصيات

6. التنمية الاجتماعية والبشرية

1.6 احتياجات الرعاية الطبية

أ. نظرة عامة

ب. التوصيات

2.6 الوصول إلى التعليم

أ. نظرة عامة

ب. التوصيات

7. الحوكمة

1.7 الحوكمة والمساءلة

أ. نظرة عامة

ب. التوصيات

2.7 بناء الدولة ودعم الخدمة العامة

أ. نظرة عامة

ب. التوصيات

8. سيادة القانون والعدالة

أ. نظرة عامة

ب. التوصيات

9. المساعدة الإنسانية والطارئة

أ. نظرة عامة

ب. التوصيات

10. بناء الأمة والمصالحة

1.10 حقوق الإنسان والمجتمع المدني

أ. نظرة عامة

2.10 المصالحة الوطنية وبناء الأمة

ب. التوصيات

11. المجتمع الشامل

أ. نظرة عامة

ب. التوصيات

12. طرق عقد مؤتمر التضامن الأفريقي

13. دور اللجنة الوزارية للاتحاد الأفريقي

14. المشروعات العاجلة المقترحة لشمال وجنوب السودان

15. الملاحق

1.15 قائمة الخبراء وموظفي مفوضية الاتحاد الأفريقي المصاحبين لهم.

2.15 برنامج البعثة الفنية

أ. المختصرات

AU	الاتحاد الأفريقي
AUHIP	لجنة التنفيذ العلي للاتحاد الأفريقي حول دارفور
CFA	الاتفاق الإطار المشترك
CPA	اتفاق السلام الشامل
DDR	نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
EU	الاتحاد الأوروبي
GOSS	حكومة جنوب السودان
IGAD	الهيئة الحكومية للتنمية
HIPC	البلدان الفقيرة عالية الاستدانة
IMF	صندوق النقد الدولي
JEM	حركة العدالة والمساواة
LDC	البلدان الأقل نمواً
LJM	حركة العدالة والتحرير
LRA	جيش الرب للمقاومة
MoU	مذكرة تفاهم
NCP	حزب المؤتمر الوطني
NEC	اللجنة الانتخابية الوطنية
PALAMA	قيادة الإدارة العامة وأكاديمية الإدارة
PCRD	إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع
RECs	المجموعات الاقتصادية الإقليمية
DC-SPLM	حركة تحرير شعب السودان – التغيير الديمقراطي
M/SPLA	حركة/ جيش تحرير شعب السودان
SSDRF	صندوق إعادة إعمار وتنمية جنوب السودان
UN	الأمم المتحدة

UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNMIS	بعثة الأمم المتحدة في السودان
UNSC	مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
WFP	برنامج الغذاء العالمي

التنويه والثناء

ما كان سيتأتى إيفاد البعثة الفنية إلى السودان بدون توجيه واضح من اللجنة الوزارية من خلال صلاحياتها وإتاحة التقارير حول مناقشاتها السابقة بخصوص إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع في السودان. وأننا نود التوجه بجزيل الشكر لأعضاء اللجنة.

ونود التنويه بأن مفوضية الاتحاد الأفريقي، خاصة إدارة السلم والأمن في أديس أبابا، ومسؤولي مكتب الاتصال للاتحاد الأفريقي في الخرطوم ومكتب جوبا على التوالي والعاملين قد أبدوا جميعهم تعاوناً كبيراً في توفير المساعدة اللوجستية وتقاسم الرؤى اللازمين لضمان نجاح مهمة البعثة الفنية.

ويعرب الفريق الفني عن بالغ امتنانه للمساعدة التي وفرها لها مسؤولي بعثات الأمم المتحدة والعاملين فيها في مختلف أنحاء السودان، وأنهم كثيرون بحيث يصعب الإشارة إليهم هنا تفصيلاً. كما ننوه بالتوجيه الذي وفره السفراء الأفريقيون وكان له مردوده الإيجابي. ونشير أيضاً إلى أننا التقينا بالمنظمات التنموية والمالية الدولية التي طرحت أفكاراً ورؤي رئيسية فيما يتعلق بالتحديات والفرص التي يواجهها السودان خلال هذه الفترة التي تشهد عمليات انتقال ضخمة وواسعة النطاق.

ولا يفوتنا أيضاً التنويه بكرم أعضاء الحكومتين السودانيتين في الشمال والجنوب الذين لم يبخلوا بوقتهم وأفكارهم. وهو ما يشمل أيضاً وكالات الحكومة التي التقينا بها أحياناً دون أعداد مسبق. وفي جنوب السودان، تفضل نائب الرئيس الدكتور ريك مشار باستقبالنا بينما أقام المدير العام للحكومة مأدبة عشاء على شرفنا. وأننا نود أن نعرب لهم عن بالغ تقديرنا وامتناننا.

وفي المقام الأول، أود أن أعرب عن عظيم امتناني للخبراء (مرفق قائمة بأسمائهم في الملحق 1) الذين كرسوا وقتهم وطاقتهم وثقافتهم وخبرتهم لإنجاح مهمة البعثة. ولقد أسهم كل واحد منهم وفق منهجه وطريقته الخاصة في الأفكار المضمنة في هذا التقرير. خلاصة القول أنهم شكلوا، بحق، أفضل فريق فني لتنفيذ مهمة البعثة.

الدكتور سيفماندلا زوندي (جنوب أفريقيا)

رئيس الفريق

1.المقدمة

1. في 29 يناير 2011، تقدمت اللجنة الوزارية للاتحاد الأفريقي المعنية بإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع في السودان بتقرير موجز إلى اجتماع مجلس السلم والأمن في أديس أبابا حول نتائج بعثتها التي تم ايفادها إلى السودان في أكتوبر 2010 وأيضاً حول قرارها بشأن تشكيل فريق فني متعدد الأبعاد من الخبراء لإجراء تقييم مفصل للأوضاع بعد انتهاء النزاع في السودان في ظل سياق النهاية الوشيكة للفترة الانتقالية تحت اتفاقية السلام الشامل.

2. قام فريق الخبراء، المكون من 9 خبراء من 5 دول أعضاء، 2 من وحدة إعادة البناء والتنمية بعد انتهاء النزاع التابعة لمجلس السلم والأمن في مفوضية الاتحاد الأفريقي وخبيرين آخرين خارجيين، بزيارات للخرطوم وجنوب كردفان وولايات النيل الأزرق في شمال السودان. كما أجرى محادثات مع السلطات في وسط وغرب وشرق المنطقة الاستوائية، جونجلي، شمال بحر الغزال، غرب بحر الغزال، واراب، ولايات البحيرات وأعالي النيل. هذا إلى جانب اجتماعات مع الحكومات الاتحادية وسلطات الولايات. كما تلقى الفريق الفني تقارير تفصيلية من السلك الدبلوماسي في جوبا وأجهزة المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

1.1. الصلاحيات

3. طلبت اللجنة الوزارية من البعثة الفنية القيام بزيارات إلى شمال وجنوب السودان بهدف:

1. إجراء تقييم للاحتياجات الرئيسية بشأن بناء السلام والتنمية بعد انتهاء النزاع في ظل سياق الوضع الجديد في السودان، استرشاداً بسياسة إدارة إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع التابعة للاتحاد للأفريقي.
2. الحصول على تقارير إحاطة من السلطات ذات الصلة في الخرطوم وجوبا والالتقاء بالفاعلين الرئيسيين من أصحاب المصلحة ومنظمات المجتمع

المدني (بما في ذلك قيادات المجتمع المحلي ومجموعات الشباب وممثلي المجموعات النسائية) والشركاء الدوليين (بما في ذلك الأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي، الاتحاد الأوروبي، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي وممثلي المجموعات الاقتصادية الإقليمية، المنظمات الحكومية الدولية والشركاء الآخرين الثنائيين والمتعددي الأطراف).

3. التركيز بوجه خاص على الاحتياجات الرئيسية من البنية التحتية، بما في ذلك وسائل النقل والطاقة والتعليم والصحة والزراعة في إطار تنمية وإعادة إعمار البلديات المعنية في شمال وجنوب السودان.
4. إجراء تقييم شامل للأوضاع على الصعيد الميداني، لا سيما في الولايات الحدودية الـ 10 لتحديد المساعدة التي تساعد على الاعتماد المتبادل بين الإقليمين والتكامل والتنمية.
5. التقييم والتوصية بكيفية تلبية الاحتياجات من القدرات، بما في ذلك دعم قدرات الأجهزة المدنية والشرطة ونظم العدالة. وصياغة، بوجه خاص، توصيات بشأن كيفية تعزيز إصلاح قطاع الأمن.
6. التقييم والتوصية بالتدابير اللازمة لضمان مشاركة نشطة للمرأة والشباب والمجموعات الضعيفة الأخرى وتفعيل المفهوم الجنساني في كافة جوانب إعادة الإعمار والتنمية والسلام/بناء الدولة يعد انتهاء النزاع.
7. اقتراح طرق عقد مؤتمر التضامن الأفريقي من أجل السودان لتعبئة الدعم، خاصة الأفريقي، من أجل إعادة إعمار وتنمية السودان.

2.1 المنهجية

4. استرشاداً على نطاق واسع بما تقدم وأيضاً بسياسة الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، قام الفريق الفني بتقسيم التقييم المواضيعي إلى ست مجموعات من المسائل، هي تحديداً: السياسات والحكم، إعادة البناء الاقتصادي، التنمية الاجتماعية والبشرية، العدالة والمصالحة، المساعدة

الإنسانية/العاجلة والأمن. وفيما يتعلق بكل مجموعة من هذه المجموعات الست طرحت أسئلة بخصوص أكثر الاحتياجات أهمية وإلحاحاً. وقد حصل الفريق الفني حتى الآن على إجابات وتوصيات. كما تم جمع العديد من الوثائق التي تعكس خلفية الأوضاع.

5. ويتضمن هذا التقرير بياناً بالاحتياجات والتحديات والفجوات الرئيسية لفترة ما بعد انتهاء النزاع والتي تأتي حصرها خلال المحادثات في كل من شمال وجنوب السودان. ويخلص التقرير إلى مجموعة من التوصيات ويقترح مشاريع لكي يتم عرضها على اللجنة الوزارية لبحثها.

2. بيان تجميعي بالتحديات والاحتياجات

1. في أعقاب النزاعات التي نكب بها السودان طوال فترة ما قبل الاستقلال والتي تخللتها فترات قصيرة من السلام، بل وعلى الرغم من اتفاقية السلام الشامل المبرمة عام 2005، لا يزال هذا البلد يعاني من الكثير من تحديات ما بعد انتهاء النزاع الصعبة والتي تكون أحياناً ذات طابع هيكلي. والواقع أن هذه التحديات والتي تعد أيضاً بمثابة احتياجات تبرز بشكل أكبر في الجنوب عنها في الشمال. ووفقاً لما سيتبين لنا فيما يلي، فإن هذه التحديات يجسدها على نطاق واسع الشعور بالتهميش لدي العديد من المجموعات في كل من الشمال والجنوب، وهو شعور يتم التعبير عنه أحياناً من خلال هويات عرقية ودينية، وأحياناً أخرى من خلال التفاوت في التنمية بين المناطق الحضرية والريفية، وبين المركز السياسي والضواحي وكذلك بسبب سياسات الإدماج والاستبعاد التي لا تزال سائدة على مستوى السياسات السودانية؛ ومن ثم، مهما كان حجم الدعم المقدم للسودان لا بد من السعي على نحو متزامن إلى تغيير هذا الاتجاه وتعزيز إرساء مجتمع شامل. وفيما يلي تجميع لتقييم الاحتياجات بشأن كل موضوع على حدة.

3. الأمن والاستقرار

أ. نظرة عامة

1. يجدر التنويه بأن الجهود التي بذلتها الحكومة الشاملة ومعها الشركاء الدوليين

عقب توقيع اتفاقية السلام الشامل، ساعدت بشكل عام في أن يعيش شعب السودان تجربة سلام نسبي بعد عقود من النزاعات والحروب. وبينما تحقق الكثير على مدى السنوات الخمس الماضية في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح الأجهزة العسكرية والشرطية وأيضاً أجهزة المخابرات ومنشآت السجون، إلا أن الانعدام الأمني يظل سائداً على نحو خطير في جميع أنحاء السودان. وتتراوح العوامل الأمنية من مكان لآخر، ولكن الأسباب المشتركة المثيرة للقلق تشمل أنشطة جيش الرب للمقاومة وجيش/حركة تحرير شعب السودان في جنوب السودان، وكذلك النزاعات القطرية والمحلية حول الوصول إلى أراضي الرعي والمياه، خاصة في المناطق الحدودية. وإلى جانب التنافس على الموارد، فإن انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة خلال الحرب يساعد على استمرار حالة الانعدام الأمني.

2. الثابت أن التحديات الأمنية التي تواجهها الحكومة تبدو ضخمة ومعقدة. والواقع، أنه في الجزء الشمالي من جونجلي وفي ولايات الوحدة، قام قدامى جنود جيش تحرير شعب السودان الساخطين بتجنيد أعداد من الشباب العاطل وقدامى المقاتلين الذين تم تسريحهم، وقد انخرطت هذه العناصر في حركة تمرد دامية أسفرت عن 20000 شخص من النازحين داخلياًً وحصد العديد من الأرواح.
3. كما أن سرقة الماشية في المناطق الحدودية والأجزاء الجنوبية من جنوب السودان سببت العديد من المشاكل للمجتمعات التي نكبت بالحرب، وهو ما أشاع مناخ من الخوف. ومن جهة أخرى، فإن التوتر السائد بين بدو ميسريا ومجموعات دنكا – نجوك المستوطنة تظل تمثل مشكلة.
4. بينما سجلت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج خطوات إلى الأمام، فإن عدداً من قدامي المحاربين لم يتم إعادة إدماجهم بنجاح في المجتمع نظراً لافتقارهم للمهارات التي تساعدهم في العثور على سبل بديلة لكسب العيش تدر عليهم دخلاً. وتشكل هذه الفئة من قدامي المحاربين مصدر خطر في الشمال وتربة خصبة لتجنيد متمردين جدد في الجنوب.

5. ولقد كثفت الحكومة والولايات في الجنوب العمليات الأمنية لإعادة الأمن في المناطق سريعة التأثر؛ وفي هذا الصدد أنشأت الحكومة فريق عمل في مكتب الرئيس يشرف على الإعداد للانفصال، بما في ذلك إعداد استراتيجية للأمن القومي والتعجيل بنزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج قدامى المحاربين. وتنص خطة تنمية جنوب السودان للفترة 2011 – 2013 على التطوير الأمني. كما شرع المجلس التشريعي في إجراء عملية تقصي حقائق حول الاندلاع المفاجئ للنزاعات بغرض التزود برؤية ثاقبة وواسعة للأمن القومي توجه عملية إعداد استراتيجية أمنية وإرساء هيكل أمني جديد لجنوب السودان.
6. وإلى أن يتم بلورة رؤية شاملة للأمن القومي، من الواضح أنه قد طرأ تحسن فيما يتعلق بوصول الوكالات الأمنية إلى المناطق النائية كما تم تعزيز القدرات الاستخباراتية وتحسين الأداء الشرطي، إلا أن جنوب السودان يبدو عاجزاً عن ضمان الأمن لمواطنيه. وبينما يحظى جنوب السودان بدعم دولي كبير في هذا الصدد، فإن استخدام هذا الدعم سيظل محدوداً بدون تملك وطني يستلزم تحقيقه من جنوب السودان التزود باستراتيجية للأمن القومي.

ب. التوصيات

<u>الأمن</u>

- يجب أن يساعد الاتحاد الأفريقي حكومة جنوب السودان بأن يوفر لها الخبرات المطلوبة لإعداد سياسة أو استراتيجية للأمن القومي وتوضيح هيكلها الأمني الوطني.
- يجب على الاتحاد الأفريقي أن ينظر في تشجيع إنشاء آلية لمراقبة الأسلحة الصغيرة، وذلك كجزء من تعزيز الأمن المدني والعدالة بغية موازنة وتقدير الحاجة إلى حمل سلاح بغرض الدفاع الذاتي.
- يجب تشجيع التعاون الأمني في شكل تخطيط وتدريبات وعمليات أمنية مشتركة بين قوات الأمن من الشمال والجنوب، وكذلك مع البلدان المجاورة

الأخرى بما أن التحديات الأمنية تكون بحكم طبيعتها عابرة للحدود.

- من أجل توفير إطار سياسي للتصدي للمغتصبين، يجب أن تدعو اللجنة إلى استصدار قرار من الاتحاد الأفريقي يشجب الأنشطة التخريبية المباشرة وغير المباشرة، بما في ذلك دعم المليشيات العسكرية في كل جانب، ويدعو إلى الحوار السياسي إلى أن تتم تسوية جميع القضايا ويحث الأطراف على التركيز على إنشاء آليات تعاون للتصدي للتهديدات المشتركة مع ضرورة اغتنام الفرص المتاحة.

1.3 الاستقرار السياسي ودور الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة

أ. نظرة عامة

7. سوف يتوقف الاستقرار السياسي في الولايات الجديدة على مدى إبقائهما على قنوات مفتوحة للاتصال والمشاركة فيما بينهما وأيضاً على البناء فوق الدروس المستفادة منذ عام 2005. ولا توجد حجة تبرر امتناع الطرفين كدولتين مستقاتين منذ يوليو 2011 عن إقامة علاقات دبلوماسية سلمية وتعزيز حدود هادئة فيما بينهما بغية إتاحة حرية الحركة أمام الأشخاص ووسائل الإنتاج. ومن الجدير بالتنويه أن البيانات الرسمية الصادرة مؤخراً عن كل من الجانبين أكدت نية التعاون في التصدي للتحديات الأمنية والاقتصادية المشتركة.
8. والشعور السائد ميدانياً هو أنه بينما قامت اللجنة الوزارية بعدة زيارات، فإن الدعم السياسي المقدم من الاتحاد الأفريقي هو مؤقت وغير كاف؛ ومن ثم يجب أن تكون هناك مشاركة دائمة من جانب الاتحاد الأفريقي مع الطرفين على أعلى مستوى، بما في ذلك زيارات في المناسبات يقوم بها الاتحاد الأفريقي ولجنة الممثلين الدائمين ولجنة السفراء المقترحة المنبثقة عن اللجنة الوزارية.

ب. التوصيات

- يجب على اللجنة الوزارية للاتحاد الأفريقي بحث تكثيف مشاركتها السياسية مع كل من الجانبين من خلال اتصالات وزيارات منتظمة تقوم بها لجنة السفراء

المنبثقة عنها ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

- يجب على اللجنة الوزارية بحث تشجيع الدول الأعضاء على الاعتراف الدبلوماسي بالدولتين الجديدتين، باعتبارها مسألة عاجلة من أجل تقديم حافز لدولة مسؤولة وقنوات مفتوحة بما يكفل استكشاف اتفاقيات سياسية واقتصادية.
- لضمان أن دور الأمم المتحدة في السودان قد ازدادا قوة، يجب على اللجنة الوزارية أن تنصح الاتحاد الأفريقي بدعوة الدول الأعضاء إلى تعيين أفريقي في منصب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لدى السودان.
- ويجب على اللجنة حث الاتحاد الأفريقي على أن يطلب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تمديد وتوسيع تفويض بعثة الأمم المتحدة في السودان للتركيز على بناء الدولة وتعزيز التعاون السياسي والأمني بين الدولتين.
- يجب على اللجنة الوزارية دعم النداء الموجه لإلغاء العقوبات المفروضة على أعضاء حكومة السودان كحافز لانتهاج سلوك سياسي إيجابي.

4. التنمية الاقتصادية

أ. نظرة عامة

1. بينما يتباهى جنوب السودان بما يزخر به من مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة على الأمطار فضلاً عن الحياة البرية والمناظر الطبيعية الخلابة والموارد المعدنية غير المستغلة، إلا انه يظل معتمداً بشدة على العائدات البترولية. وهذا العامل إلى جانب التكلفة الباهظة لخدمة الدين البالغ 40 بليون دولار أمريكي يشكلان عائقاً يحد من الموارد المالية المتاحة للدولة للإنفاق على إعادة إعمار المجتمع وتنميته، سواء في الشمال أو في الجنوب.

2. ومن ثم، يحتاج السودان إلى مساعدة لكي يتحرر من وضعه الاقتصادي كبلد أقل نمواً وأحد البلدان الفقيرة العالية الاستدانة، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتطوير السريع للبنية التحتية وإلغاء ديونه. كما أن رفع العقوبات

سوف يمكن هذا البلد من تعبئة الاستثمارات من قبل المؤسسات المالية الخاصة والتي يحتاجها لمكافحة الفقر السائد في البلاد والتغلب على معدلات البطالة العالية وارتفاع تكلفة المواد الاستهلاكية وتعاظم معدلات التضخم، وغير ذلك من العلل الاقتصادية.

3. أعدت الحكومة في كل من شطري السودان سياسات وخطط لتحفيز وتنشيط تنوع الاقتصاد من خلال تعزيز الاستثمار في الزراعة والسياحة. ولقد رصد بالفعل قدر من التقدم في تطوير البنية التحتية، خاصة فيما يتعلق ببناء الطرق الرئيسية في جنوب كردفان والنيل الأزرق في الشمال لتنشيط استثمارات القطاع الخاص في مجال النقل والاقتصاد الزراعي. وتشير الجهود الرامية إلى إحياء نمو محصول القطن وكذلك خطط إعادة تشغيل مصانع النسيج إلى أن هناك توجه نحو إرساء قاعدة عريضة للنمو الاقتصادي.

4. وفي الجنوب، تبرز مشكلة ضيق القاعدة الاقتصادية لكون العائدات البترولية تمثل 97% من إجمالي إيرادات الدولة. كما تتدنى قيمة الرسوم التي يتم تحصيلها من الأفراد ونظير الأعمال. ومن جهة أخرى، يستورد جنوب السودان معظم احتياجاته الغذائية من الدول المجاورة في شرق أفريقيا بينما لديه مساحات هائلة من الأراضي الصالحة للزراعة على مياه الأمطار. وعلى غرار الشمال، يخطط جنوب السودان لتنويع اقتصاده عن طريق تعزيز الاستثمارات في الزراعة التجارية والأسواق الزراعية المحلية.

2.4 قيود الموارد: عدم الوفاء بتعهدات المانحين، عبء الدين والعقوبات

5. تم التعهد بتقديم مبلغ 5 بليون دولار أمريكي خلال مؤتمر المانحين حول السودان المنعقد في أوسلو في أبريل 2005 بغرض التماس الدعم للتمكين من تنفيذ اتفاقية السلام الشامل على امتداد فترة ثلاث سنوات كمرحلة أولى. وفي مؤتمر المتابعة المنعقد في مايو 2008 أعلن المانحون تعهدات بشأن الفترة التي تنتهي في يوليو 2011. إلا أن حكومتي السودان انتقدتا بشدة عدم وفاء المانحين بتعهداتهم، وحتى إن كان معظم المانحين قد أكدوا تنفيذهم لتعهداتهم من خلال الاستثمار في مشاريع في السودان فإنهم تجنبوا تمرير الأموال عبر الدولة نظراً لضعف قدرتها الاستيعابية. ولم تلق نداءات

حكومة السودان من أجل الوفاء بجميع التعهدات أي أذان صاغية، ومن ثم تكون هناك حاجة لتعبئة الجهود من أجل تنفيذ التعهدات التي تخص المجالات الرئيسية الحيوية.

6. ويجدر التنويه في هذا الصدد بأن إلغاء الدين الذي تقدر قيمته بـ 40 بليون دولار أمريكي من شأنه تحرير أموال في المنطقة مقدارها 3 مليون دولار أمريكي شهرياً، تسخدم حالياً في سداد قيمة خدمة الدين، لكي يتم تكريسها للإنفاق على الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية. وحالياً تعمل لجنة التنفيذ رفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي على تسهيل عقد اجتماع بين مؤسسات بريتون وودز حول هذه المسألة. ويقوم البنك الأفريقي للتنمية بتعبئة دعم لمساعدة السودان في الخروج من وضع البلد الفقير العالي المديونية. وإذا لم يتم التصدي لهذه المسألة لمعالجتها على وجه الاستعجال، فإن ذلك سوف يترتب عليه استمرار الفقر والتهميش في كل من شمال وجنوب السودان على حد سواء.

7. لقد فرض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، من خلال القرارين 1556 لعام 004 و1591 لعام 2005، عقوبات على الأفراد والكيانات المعنية ووكالات الدولة المتهمة بالاستفادة من نزاع كردفان. وحيث تعتبر حكومة السودان هذه العقوبات بمثابة عائق يحول دون النمو الاقتصادي بما أنها تبعد المستثمرين، فإنها تنتظر من المجتمع الدولي إلغاء هذه العقوبات لتشجيعها ومساعدتها إعادة بناء الاقتصاد الذي دمرته الحرب. ولا جدال في أن تحقيق قدر من التقدم في الحوارات السياسية الحالية والتوصل إلى اتفاق نهائي حول القضايا المعلقة ومعضلة دارفور، سوف يكون عاملاً مشجعاً يحث على رفع العقوبات.

3.4 الاستثمار في التعدين والسياحة

8. يزخر السودان أيضاً بطاقة تعدينية هائلة بفضل وجود معادن نفيسة غير مستغلة مثل الذهب والفضة والمنجنيز ظهرت إلى حيز الوجود خلال الفيضانات وعند قيام المجتمعات المحلية بحرث أراضي زراعية جديدة. وهو ما يستلزم مساعدة الحكومة في وضع سياسة وخطط لتعزيز الاستثمار بحيث تؤهل نفسها للاستفادة من الاستثمارات

الأجنبية.

9. وتوجد في بعض أجزاء من السودان غابات السافانا علاوة على مكونات الحياة البرية والمناظر الطبيعية الخلابة على امتداد السلاسل الجبلية والتي تشكل معا إلى جانب نهر النيل الشهير ثروة سياحية عظيمة. وسوف تحتاج الحكومة إلى مساعدة لجذب المستثمرين، لا سيما في مجالات الاستضافة والحفاظ على الحياة البرية والتسويق وعمليات تنظيم الزيارات والجولات السياحية بما يمكنها من تحويل هذه الطاقة الضخمة إلى أنشطة اقتصادية مفيدة.

أ. التوصيات

<u>الزراعة</u>

- يجب على الاتحاد الأفريقي تشجيع المزارعين التجار، خاصة المنتمين إلى البلدان الأفريقية، لاستكشاف فرص الزراعة التجارية في مختلف أجزاء الولايات الحدودية في شمال ووسط وشرق جنوب السودان، بما في ذلك استكشاف فرص إنتاج الحبوب والفواكه والخضروات والماشية للاستهلاك المحلي وأسواق التصدير.
- مساعدة المجتمعات المحلية التي تملك الملايين من قطعان الماشية لتعليمها كيفية تحويل هذه الثروة الحيوانية إلى مشاريع تجارية، بما في ذلك تقييم سوق الماشية المتاحة.
- مساعدة المجتمعات المحلية في إنشاء تعاونيات تركز على المحاصيل الغذائية بغرض تحقيق الأمن الغذائي إلى جانب إنشاء أسواق محلية للتجارة الزراعية.

<u>المعادن/التعدين</u>

- يجب على الاتحاد الأفريقي تشجيع المستثمرين على استكشاف المعادن التجارية من الموارد المعدنية في جنوب السودان والمناطق الحدودية.
- يستلزم وجود أصناف غير معروفة من الحيوانات البرية والسونا والسافانا غير المستغلة والمناظر الطبيعية الجغرافية في جنوب السودان تشجيع المستثمرين في

مجال السياحة على استكشاف واغتنام الفرص التجارية.

5. النقص في البنية التحتية

1.5 الاتصالات

أ. نظرة عامة

1. يعاني كل من جنوب السودان والولايات الحدودية من نقص شديد في البنية التحتية، يمتد من تكنولوجيا الاتصالات إلى الطرق والكباري والسدود.ولقد حالت الحرب دون بناء طرق أو صيانة وتطوير شبكة الطرق القديمة وكذلك فيما يتعلق بالكباري ونظم توليد وتوزيع الطاقة وخزانات المياه. ولقد دمرت الحرب جزءاً من هذه البنية التحتية. ونتيجة لذلك هناك مناطق شاسعة يستحيل على سكانها الوصول إلى المسؤولين عن الخدمات الطبية والتعليمية والأمنية خلال موسم الأمطار. بل أن هذا الأمر يعد أحد أسباب عدم تمكن قوات الأمن من الوصول إلى المواقع سريعة التأثر في المناطق الحدودية.
2. لقد حققت حكومة السودان بعض التقدم في بناء الطرق العلوية في بعض الولايات مثل كردفان. كما قامت حكومة جنوب السودان مع شركاء إنمائيين ببناء طرق معبدة في العاصمة إلى جانب بناء طرق رئيسية تربط جنوب السودان بالخرطوم في الشمال وأوغندا وكينيا في الجنوب. وسوف تساعد هذه الطرق في تحفيز وتعزيز الأنشطة الاقتصادية في جنوب السودان علاوة على تسهيل انتقال الأشخاص. وقد رصد تقدم واضح في تحويل الأكواخ القديمة إلى مراكز صحية أساسية ومدارس على المستوى المحلي. وفي الشمال، تم بناء بعض المكاتب البلدية والمنشآت الرياضية في جنوب كردفان وولايات النيل الأزرق وفي مدن أخرى في جنوب السودان.
3. تم بناء عدد من منشآت الأقمار الصناعية الإذاعية لتوسيع إمكانيات وصول السكان إلى المعلومات من خلال أجهزة الإذاعة في جنوب السودان. بيد أن البنية التحتية للخدمات الإذاعية تقلصت مرة أخرى إلى أقصى درجة نتيجة الحرب وهو ما فرض

قيوداً صعبة على تدفق المعلومات وغرس الوعي العام في الجنوب. ومن المسلم به أن تحسين البنية التحتية للإذاعة سوف يمكن المواطنين من المشاركة بنشاط في الأنشطة السياسية والاجتماعية في الدولتين.

4. بيد أنه نظراً لضخامة حجم الاحتياجات من البنية التحتية بدت كل هذه الجهود غير كافية حيث لم تحقق سوى تحسن طفيف. ومن ثم، يحتاج السودان إلى مساعدة لبناء هذه البنية التحتية الأساسية وتوفير معدات البناء والخبرة الفنية المطلوبة لتخطيط وإدارة المدن والبنية التحتية.

أ. التوصيات

- يتعين إنشاء طرق معبدة تربط بين شرايين الطرق الرئيسية في الشمال ونظيراتها في الجنوب بل وتربط أيضاً بين جنوب السودان وشرق أفريقيا، حيث سيؤدي ذلك إلى جذب الكثير من الاستثمارات نحو أعماق السودان.
- يجب على البلدان الأفريقية تقديم المساعدة قي بناء طرق فرعية تصل بين الطرق الرئيسية والمناطق النائية، خاصة تلك التي تكمن فيها طاقات للزراعة التجارية والتعدين.
- يجب على البلدان الأفريقية والشركاء إعطاء أولوية لجنوب السودان والولايات الحدودية لدعم توسيع إمكانات الوصول إلى خدمات الإذاعة من خلال بناء شبكة للأقمار الصناعية الإذاعية وتوفير مجموعات من أجهزة الراديو التي تعمل بالطاقة الشمسية أو يتم شحنها يدوياً.

2.5 إمدادات المياه

أ. نظرة عامة

5. يعد ضعف إمكانيات الوصول إلى المياه لأغراض الاستهلاك البشري والحيواني على حد سواء بمثابة سبب رئيسي يفضي إلى اندلاع النزاعات في العديد من أجزاء شمال وجنوب السودان، خاصة على طول الخط الحدودي. كما أن هذه المشكلة تعد أحد العوامل الكامنة وراء ضعف مستوى التسويق الزراعي، وذلك نتيجة الأمراض

المعدية والفقر العام. فيما يخص جنوب السودان، لا تتمثل المشكلة في توفير وإتاحة المياه وإنما في توزيعها على المناطق التي تعاني موسمياً من الحرمان من هذا المورد الحيوي نظراً للنقص في البنية التحتية والتكنولوجيا الخاصة بتجميع وتخزين المياه ونظم توزيعها ومعالجتها. ولذلك يكون للطقس غريب الأطوار في بعض أجزاء من السودان صلة مباشرة بالتغييرات في سبل العيش وأنماط النزاعات والتنمية الاقتصادية.

6. يسبب انهمار الأمطار الغزيرة فيضانات، مما يعرض للخطر السكان المقيمين في الولايات الحدودية في شمال وجنوب السودان. بيد أن هذه المناطق تمثل طاقة كامنة من وفرة المياه يستلزم استغلالها أن تبذل الحكومة جهوداً لتجميع وتوزيع المياه على نحو سليم. ومن ثم، من شأن بناء سدود وخزانات وحفر ينابيع وآبار وإنشاء نظم للري التمكين من تحويل المياه إلى موجه رئيسي للتنمية البشرية والاقتصادية.

ب. التوصيات

- من أجل تقليص إلى أدنى حد النزاع الناتج عن التنافس على المياه لضمان سلامة إمداد السكان والحيوانات بمياه الشرب، يجب على الاتحاد الأفريقي تشجيع الدعم أو الاستثمار في بناء على الأقل أربعة سدود أو خزانات للمياه على جانبي الحدود بين شمال وجنوب السودان بغية التوصل بذلك إلى تجميع المياه خلال مواسم الأمطار الغزيرة.
- كما يجب على الاتحاد الأفريقي تشجيع حفر عدد من الآبار الكبيرة لشرب الحيوانات وأخرى للاستهلاك البشري في المناطق التي تعاني من تعاظم الطلب على المياه، خاصة في الولايات الحدودية، وكذلك إنشاء نظم للري لتعزيز المحاصيل الزراعية في معظم أنحاء السودان.

3.5 إمدادات الطاقة

ب. نظرة عامة

7. لعل من أبرز العوائق التي تعترض الانطلاق الاقتصادي في جنوب السودان ذلك

النقص المزمن في إمدادات موثوق فيها ودائمة وبأسعار معقولة من مواد الطاقة. ويعاني جنوب السودان من اعتماد مفرط على المولدات التي يتم تشغيلها بالوقود الحفري والتي تسهم في تعرية البيئة الطبيعية. ولا جدال في أن قيود إمدادات الطاقة تعد من العوامل الأساسية المسببة للارتفاع الحاد في تكلفة ممارسة أعمال بل وأيضاً التكلفة المعيشة في المناطق الحضرية في جنوب السودان. والواضح بجلاء أن أثر الدومينو على سبل العيش هو سلبي تماماً. ومما يزيد من تفاقم المشكلة توسع المدن نظراً لعودة الجنوبيين من كافة أنحاء العالم للعيش في وطنهم علاوة على تضاؤل عدد المستثمرين.

8. لن يتأتى ضمان توزيع إمدادات الطاقة على كافة المناطق المحيطة، خاصة في المناطق شبه الحضرية والريفية، بدون بناء منشآت رئيسية لتوليد الطاقة، بما في ذلك السدود لتوليد الكهرباء من المساقط المائية وتكنولوجيا الطاقة الشمسية والطاقة التي تتولد عن الرياح. وفي هذا الصدد يجب النظر إلى مهمة إنشاء آليات جديدة لتوليد الكهرباء وتوزيعها إلى جانب توفير شبكة كهرباء فعالة كاحتياج طويل الأجل. ولكن الأمر يتعلق هنا بأعمال مكلفة لا يستطيع جنوب السودان تنفيذها بمفرده. بيد أن الاحتياجات العاجلة لجنوب السودان تتمثل، على الأقل، في إنشاء سد رئيسي لتوليد الكهرباء من المساقط المائية وشبكة كهرباء لتمكين هذه الدولة من استيراد إمدادات الكهرباء وبالتالي سد العجز الذي تعاني منه.

ب. التوصيات

- بناء سدود لتوليد الكهرباء من المساقط المائية وإنشاء نظم توزيع، خاصة على امتداد نهر النيل، لتوفير الطاقة لكل من المراكز الحضرية والمناطق النائية.
- يستلزم الأمر توفير التكنولوجيات أو الاستثمار فيها لاستغلال مصادر الطاقة البديلة، خاصة الطاقة الشمسية.

6. التنمية الاجتماعية والبشرية

1.6 احتياجات الرعاية الصحية

أ. نظرة عامة

1. يتصف توفير خدمات الرعاية الصحية في عموم السودان بتدني المستوى بصفة عامة في ظل الأوضاع السائدة في المناطق الحدودية وجنوب السودان المنكوب بالحرب. ونتيجة لذلك يرتفع معدل انتشار الأمراض المعدية التي تأتى التغلب عليها في أجزاء أخرى من العالم علاوة على ارتفاع معدل وفيات الأمهات والأطفال. ويعاني قطاع الصحة من عجز شديد في الموارد البشرية والمالية، بينما يوجد أيضاً نقص كبير في البنية التحتية الأساسية مثل العيادات/المراكز الصحية والمستشفيات والمعامل والصيدليات. وقد كشفت عملية المسح التي أجرتها مؤخراً حكومة جنوب السودان خطورة تدني مستوى الوعي الصحي في جنوب السودان.
2. حددت جميع الولايات التي تم سؤلها احتياجين عاجلين لقطاع الصحة، وهما تحديداً: توزيع المعلومات الصحية الأساسية بغية تحسين مستوى الوعي الصحي وتنفيذ برنامج التطعيم الشامل. ووفق ترتيب الأولويات، يلي هذين الاحتياجين توفير عيادات متنقلة في المناطق المنكوبة بالأمراض وخدمات صيدلانية أساسية في الأجل القصير. أما في الجل المتوسط، فإن المطلوب هو الاستثمار في البنية التحتية مع التركيز بوجه خاص على منشآت الرعاية الصحية الأولية مثل العيادات على مستوى البلديات والولايات، تعزيز الاستثمار الخاص في قطاع الصحة والارتقاء بمستوى المنشآت الطبية الثانوية والثلثية وتدريب عاملين متخصصين في مجال الصحة.
3. تتمثل احتياجات جنوب السودان تحديداً في إنشاء حوالي 50 عيادة وتجديد ما لا يقل عن 20 مستشفى قطري و10 في الولايات. كما تستلزم الهياكل تركيب تجهيزات ومعدات طبية وتدريب العاملين بحيث يكونون مؤهلين لتقديم الخدمات الصحية والتربوية في جنوب السودان. ومن المتوقع تزايد الاحتياجات حيث أن هناك أعداداً كبيرة من الجنوبيين قرروا العودة للعيش في جنوب السودان المستقل منذ يوليو 2011.

أ. التوصيات

- يجب على الاتحاد الأفريقي تعبئة البلدان الأفريقية وحثهم على تقديم المساعدة في دعم قدرات العاملين المستهدفين في مجال الرعاية الطبية الأساسية وخدمات رعاية الأمهات والأطفال من خلال دورات تدريبية تنشيطية وبرامج لتدريب المدربين ودورات توجيهية ينفذها مهنيون في مجال الصحة توفدهم الدول الأعضاء.
- كما تستطيع الدول الأعضاء المساعدة في توفير الأدوات الأساسية للرعاية الصحية، لا سيما المواد والمعدات اللازمة لتعزيز الصحة وإعداد حملات التوعية التي تركز على الأمراض المعدية، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وتوفير العقاقير الطبية الأساسية والخدمات الأساسية للمعامل.
- من شأن الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأفريقي في التعبئة من أجل توسيع القطاع الخاص للصحة من خلال استثمارات البلدان التي لديها قطاعات خاصة للصحة، المساعدة في توسيع نطاق الوصول إلى الرعاية الصحية للعدد المتزايد من المواطنين الذين يدفعون مقابل نقدي للخدمات الصحية.

2.6 الوصول إلى التعليم

أ. نظرة عامة

4. يعد النظام التشغيلي للتعليم بمثابة موجه رئيسي لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، بما أنه يوفر المهارات التي تحتاجها المجتمعات التي تكبت بالحرب بغية العثور على سبل بديلة للعيش. وفي السودان، تعرضت معظم البنية التحتية التعليمية، خاصة الأبنية التعليمية، إما للتدمير شبه الكامل أو لمجرد الإهمال على امتداد حقبة الحرب الأهلية التي استمرت لعشرات السنين. وهناك ما هو أكثر من ذلك، حيث أنه في المناطق الحدودية وفي عموم جنوب السودان يحتاج الأمر إلى إنشاء 30000 فصل مدرسي جديد لتلبية الاحتياجات التعليمية. كما تفتقر المدارس

إلى العدد الكافي من المعلمين الأكفاء ومواد ومعدات التعلم والتعليم. وهناك حاجة ماسة للتعليم المهني في شكل مدارس فنية أو برامج مستقلة لتدريب المهارات تستهدف قدامى المحاربين والشباب بصفة عامة والإناث.

ب. التوصيات

- يجب على الاتحاد الأفريقي تشجيع برامج بناء القدرات الرامية إلى توفير التدريب الأساسي والتنشيطي للمعلمين من خلال التدريب على ممارسة الوظائف وتوفير المساعدات الأساسية للتعلم والتعليم للمعلمين في المدارس.
- يجب على الاتحاد الأفريقي حشد الدول الأعضاء وحثهم على تقديم المساعدة بتوفير التدريب المهني من خلال برامج خاصة للتدريب وأيضاً من خلال إعادة بناء مراكز التدريب التي تستهدف الشباب العاطل والمرأة والمعوقين.
- كما يتعين على الاتحاد الأفريقي الحث على المساعدة في بناء مدارس التعليم العام والتعليم المهني في كل ولاية، كما يستلزم الأمر توفير مؤسسات لتدريب المعلمين للتغلب على تحديات التعليم.

7. الحكم

1.7 الحكم والمساءلة

أ. نظرة عامة

1. ينشأ الضعف النسبي للحكم عن عدم قدرة السودان على بناء نظم ومؤسسات حكم قوية للإدارة السليمة للسلطة وتقديم الخدمات الأساسية أثناء الحرب. ومن ثم فإن كل من الحكم السياسي، بما أنه يرتبط بالمساءلة، توازن السلطة، مشاركة المواطنين والرقابة البرلمانية والحوكمة الفنية/المؤسسية في شكل خدمة عامة مهنية وفعالة ومؤسسات عامة فعالة، فإنها تمثل عقبات رئيسية أمام قيام دولتين تتصفان بالفعالية والقدرة على الاستمرار منذ يوليو 2011. ومن ثم، سوف تحتاج كل من الدولتين الكثير من المساعدة لتقوية هياكل الحكم فيهما وكذلك فيما يتعلق بقدرات الخدمة

العامة.

ب. التوصيات

- من أجل دعم النظم الرقابية وتقويتها، يجب على الاتحاد الأفريقي حث الدول الأعضاء على دعم السودان من خلال برامج بناء القدرات التي تستهدف البرلمان واللجان الرقابية والإشرافية، مثل اللجنة الانتخابية ومؤسسات المجتمع المدني.
- يجب على الاتحاد الأفريقي تشجيع نسج علاقات ودية بين الدولتين ومنظمات المجتمع المدني تحقيقاً لرؤية شاملة خلال فترة عملية إعادة الإعمار.

2.7 دعم بناء الدولة والأجهزة العامة

أ. نظرة عامة

1. يحتاج الإقليم إلى مساعدة لبناء قدرات أجهزته ومؤسساته العامة التي أنشئت بغرض تعزيز المساءلة المالية والاستثمار. والثابت أن الدولة على المستوى دون الوطني بل وإلى حد ما على مستوى الدولة الاتحادية تعاني من عدم كفاية الخبرات الفنية في مجالات مثل إدارة الحسابات المالية، السياسات النقدية، سياسة المشتريات وكذلك في مجال تنسيق المعونة والتخطيط الاستراتيجي طويل الأجل.
2. وفي إطار عملها المشارك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حددت السلطات في جنوب السودان 39 وظيفة حكومية رئيسية مطلوبة لبناء دولة مستقلة قابلة للاستمرار وحكومة فعالة. وفي الصدارة من هذه الوظائف تلك الخاصة بإنشاء آليات قوية للمالية العامة والمشتريات، قطاع أمني مهني، نظام قضائي فعال، مؤسسات رقابية قوية وتخطيط اقتصادي. وتساعد هذه الفكرة في تبسيط القرارات بشأن الحاجة القصوى لبناء الدولة في جنوب السودان.
3. ويتركز النقص في القدرات على المستوى تحت الوطني في المقام الأول في مجالات التخطيط وتحديد الأولويات، الإدارة المالية، التخطيط الحضري والريفي، بناء المؤسسات وتوفير الخدمات العامة. ويؤثر هذا النقص على قدرات حكومة الولايات، خاصة في

المناطق الحدودية، على تقديم الخدمات المدنية الأساسية. كما يؤثر أيضاً على التوافق والتطابق مع الحكومة الاتحادية؛ ومن ثم، هناك حاجة بل ضرورة لتنمية القدرات في شكل تدريب ونشر موجهين في مؤسسات الخدمة العامة السودانية.

ب. التوصيات

- يجب على الاتحاد الأفريقي النظر في تشجيع الدول الأعضاء على تركيز دعمها في مجال بناء القدرات على تعزيز وتقوية الوظائف الـ 39 الرئيسية والتي حددتها حكومة جنوب السودان.
- يجب على الاتحاد الأفريقي حث البلدان الأفريقية والوكالات الدولية على عرض قيام مؤسساتها التدريبية بإعداد برامج شاملة لبناء القدرات تركز، من بين جملة أمور أخرى، على ما يلي:
  1. دورات توجيهية للقيادات السياسية.
  2. تدريب على تطوير الإدارة يركز على التخطيط والإدارة والرقابة.
  3. تعزيز مهارات الخدمة الأساسية حول أساسيات الخدمة المدنية المهنية، رعاية المواطنين والمجالات الفنية مثل الإدارة المالية.
- يجب على البلدان الأفريقية أن تعمل مع الشركاء الدوليين لإمداد السودان بخبراء وموجهين لتدريب المدربين ومهنيين متخصصين في الخدمة العامة وتوفير برامج للمنح الدراسية للشباب السوداني حول الإدارة العامة.
- يجب على الاتحاد الأفريقي تعبئة الدعم لتوفير أدوات العمل الأكثر لزوماً في مجال الخدمة العامة، بما في ذلك الحاسبات الآلية، الدراجات البخارية الصغيرة للعاملين المتنقلين والأثاث، خاصة في جنوب السودان حيث تكون الحاجة أكثر شدة وإلحاحاً.

8. سيادة القانون والعدالة

أ. نظرة عامة

1. على غرار ما هو قائم في جميع البلدان الخارجة من نزاع، فإن وصول الأشخاص

إلى نظام سيادة القانون والعدالة في شطري السودان يظل يمثل أحد التحديات الرئيسية. وهو الأمر الذي يرتبط بما إذا كانت تكلفة المساعدة القانونية معقولة وما إذا كان هناك عدد كاف من المحاكم، خاصة في المناطق الريفية لمساعدة الأشخاص الذين وقع عليهم ظلم ويلتمسون العدالة. ونتيجة لذلك، يتجه الكثيرون من المواطنين إلى استخدام العنف للدفاع عن أنفسهم ضد الخطر أو الأذى. وهو الأمر الذي يجعل من الضرورة القصوى والعاجلة العمل على تقوية نظام العدالة من خلال توفير وتدريب موظفين قضائيين ذوي مهارات وخبراء قانونيين إلى جانب بناء محاكم.

2. نظراً لضعف نظام العدالة وفي ظل غياب آلية للمصالحة أو العدالة للتعامل خصيصاً مع ضحايا الحرب والنزاعات السياسية، فإن الضحايا المتضررين والغاضبين يكون مصيرهم إما الإحباط والاستسلام وإما الهياج والانخراط في نزاع مسلح جديد.

ب. التوصيات

- يجب على اللجنة تقديم الدعم الفني والمالي والاستشاري في بناء قاعات سلام في كل قطر وفقاً لما خططت له حكومة جنوب السودان، لتكون بمثابة آليات مهمتها تسهيل الحوار الاجتماعي فيما بين المواطنين السودانيين العاديين كمحاولة تهدف إلى بناء أمم مزدهرة.
- يجب اللجنة دعم توسيع نطاق الوصول إلى العدالة من خلال تقوية المحاكم ، توفير القدرات الأساسية والخبراء لتدريب المدربين وتبادل البرامج، تدريب الشباب السوداني من حاملي المؤهلات العليا على المجالات المهنية المتصلة بالعدالة لنشرهم في عموم نظام العدالة وإدماج نظام العدالة المحلي.

9. المساعدة الإنسانية والعاجلة

أ. نظرة عامة

1. تنجم أوضاع الطوارئ أساساً من الاندلاع المستمر للنزاعات والتغييرات الموسمية في

أنماط الجو والمناخ، والتي يكون من ضمن آثارها نزوح السكان وانتشار أقصى أشكال الجوع وسوء التغذية والخوف من المخاطر. ولا يتوافر لدي الولايات والحكومة الاتحادية القدرات الكافية ولا التجهيزات والمعدات والأموال للرد بسرعة وعلى النحو الملائم على الأزمات الإنسانية التي تتفجر في ظل هذه الظروف. ومن ثم، يتعذر التعامل مع تحديات إعادة التوطين وإعادة الإدماج للنازحين داخلياً بدون مساعدة خارجية.

2. تجدر الإضارة في هذا الصدد إلى أن حرب الاستقلال تسببت في نزوح ما يزيد على 4 مليون سوداني على مدى الـ 30 – 4– سنة الماضية، وقد عاد منهم حوالي 2,2 مليون منذ توقيع اتفاق السلام الشامل من خلال مساعدة لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل لجنوب السودان ووزارة الشؤون الإنسانية والوكالة الدولية للهجرة والمفوضية السامية لشؤون المهاجرين التابعة للأمم المتحدة. وفي ظل غياب سبل عيش بديلة، يعيش الكثيرون من هؤلاء على هامش المجتمع. وبينما توفر الوكالات الدولية الكثير من المساعدة إلا أنها غير كافية نظراً لضخامة المشكلة. كما أن هناك تركيز غير متناسب على عنصر إعادة اللاجئين إلى أرض الوطن على حساب الإدماج.

ب. التوصيات

- يجب على الاتحاد الأفريقي النظر في دعم إعداد خطط لإعادة الإدماج وإنشاء مراكز للإدماج لتسهيل إعادة إدماج العائدين والنازحين داخلياً وقدامي المحاربين في المجتمع.
- يجب على الاتحاد الأفريقي توفير الخبرات للمساعدة في إعادة بناء آليات لتسوية النزاعات قائمة على المجتمع رداً على النزاعات المتواترة التي تنشب بين البدو والرعاة المستوطنين، وذلك من خلال تقاسم الخبرات حول إدارة القضايا عبر الحدود لتقاسم هذه الخبرات مع حكومات الولايات الحدودية.

10. بناء الأمة والمصالحة

أ. نظرة عامة

1. لقد تعرضت ثقافة حقوق الإنسان للتقويض من جراء النزاع الحالي ومناخ الانعدام المني وتلاشي مؤسسات المساءلة. وتتحمل المجموعات الضعيفة سريعة التأثر، مثل النساء والأطفال وطأة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها المجموعات المسلحة مثل جيش الرب للمقاومة والمجموعات المتمردة وغيرها في المجتمع. وفي ظل هذه الظروف يرتفع معدل انتشار أعمال السلب والنهب والاغتصاب والعنف الأسري.
2. يتصف المجتمع المدني، في شمل مجموعات منظمة ومنظمات غير حكومية، بصفة عامة بالضعف في كل من شمال وجنوب السودان. وهو ما يرجع في جزء منه إلى المناخ السياسي والقانوني والذي يراه المجتمع المدني غير ملائم لوجودهم النشط. وهناك وجود غير متناسب للمنظمات غير الحكومية الدولية التي تركز على برامجها الخاصة وتعمل على نحو منغلق على حساب منظمات المجتمع المدني المحلية. ويقع على عاتق المجتمع المدني نفسه التغلب على ما يواجهه من تحديات، خاصة بالنسبة لغياب برنامج مشترك وموحد وضيق الاهتمامات التي تركز عليها وضعف القيادة.

1.10 المصالحة الوطنية وبناء الأمة

1. بينما ساعدت بدايات السلام والاستقرار في أعقاب توقيع اتفاق السلام الشامل وكذلك التنظيم الناجح للاستفتاء في جنوب السودان في معالجة العديد من الانقسامات وإرساء روح التوحد والانسجام فيما بين السودانيين سواء في الشمال أو في الجنوب وأيضاً بين شطري السودان، إلا أن هناك العديد من الاختلافات والتوترات السياسية لا تزال قائمة بين الأطراف والمجموعات السياسية. والواقع أن الشعور السائد بالتهميش يفضي إلى استمرار هذا المناخ المليء بالسخط والاستياء والنزاعات السياسية.
2. تجدر الإشارة إلى أن جنود جيش تحرير شعب السودان سابقاً وهم من مواطني الشمال، خاصة هؤلاء الذين يعيشون في الولايات الحدودية لجنوب دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق وفي آبيي تسودهم مخاوفهم إزاء ما ينتظرهم بعد الانفصال من

حيث وضعهم المواطني والمعاملة السياسية التي سيلقونها. وهم مستعدين من الآن للدفاع عن أنفسهم عسكرياً. بل يسود أيضاً الشماليين الذين يعيشون في الجنوب تخوف بشأن وضعهم في جنوب السودان المستقل. وهناك أمل في أن تساعد المفاوضات حزب المؤتمر الوطني وحركة/جيش تحرير الشعب السوداني على التغلب على هذه المشكلات المتصلة بالانعدام الأمني.

3. يقتصر الحوار على المفاوضات في أديس أبابا والمحادثات بين الأطراف الدائرة في إطار لجنة الإصلاح الدستوري المتعددة الأطراف في الجنوب تساعد على استمرار انعدام الثقة والتوترات السياسية. وفيما يتعلق بالمشاورات الشعبية التي دارت في الولايات الحدودية وفقاً لما ينص عليه اتفاق السلام الشامل فإنها جذبت اهتماماً كبيراً من جانب العامة كما أنها ساعدت على تهدئة المناخ السياسي، ولكن هناك مخاوف من أن يتم التلاعب في نتائج هذه المحادثات المفتوحة خلال الفصل التشريعي في الشمال والذي من المتوقع أن يخضع لهيمنة حزب المؤتمر الوطني بعد يوليو 2011. وسوف تستلزم مهمة بناء الترابط الوطني المزيد من الجهود من أجل تحقيق المصالحة وبناء الوعي الوطني والهوية.
4. لدى حكومة جنوب السودان خطة شاملة لتعزيز حقوق الإنسان والمصالحة من خلال بناء قاعات سلام عبر أنحاء جنوب السودان لتمكين المواطنين العاديين المنكوبين بالحرب من التعبير عن أنفسهم والتسامح مع الآخرين بروح المصالحة. كما ستكون هذه القاعات بمثابة مواقع للمشاركة الشعبية في المناقشات حول السياسات الرامية إلى تصميم سياسات عامة جديدة. وسوف تحتاج الحكومة إلى المساعدة لبناء العدد الكافي من هذه القاعات لكي تستضيف حواراً يتيح للمشاركين فيه التنفيس آرائهم وأفكارهم بما يسهل عملية المصالحة ويشبع المجتمع بأكمله. وسيحتاج الأمر إلى الاستفادة من دروس وتجارب البلدان الأخرى التي سلكت النهج نفسه من خلال جلسات يتم خلالها تقاسم الدروس.

ب. التوصيات

- يجب على الاتحاد الأفريقي النظر في تشجيع الأطراف الحاكمة في الشمال والجنوب على تعزيز إدماج جميع المواطنين والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني في سلسلة متواصلة من الحوارات السياسية والاجتماعية وحول السياسات، باعتبار وسائل لمعالجة الماضي المؤلم وبلورة رؤية وطنية مشتركة.

11. المجتمع الشامل

أ. نظرة عامة

1. من أجل معالجة ما تعانيه النساء والأطفال نتيجة الحرب ومشاكل ما بعد انتهاء النزاع، كان هناك تأكيد واضح لوضع المرأة في مواقع السلطة على مستوى السلطة التنفيذية للدولة والحكومات الاتحادية. فقد عينت المرأة في مناصب سياسة مسؤولة ورئيسية في الولايات الحدودية في الشمال وفي الوسط والحكومات دون الوطنية في الجنوب. وهو ما يمثل دلالة إيجابية على مكان ودور المرأة في مجتمع ما بعد انتهاء النزاع في السودان.
2. كانت حكومة جنوب السودان قد شددت على إدماج المرأة والشباب والأطفال في التخطيط التنموي بغية ضمان مشاركتهم الفعالة في عملية إعادة البناء. والجدير بالتنويه أن المادة 20 من الدستور المؤقت تجعل من حقوق المرأة المعتقد المحوري للمجتمع الوليد.

أ. التوصيات

- يجب على اللجنة أن تشجع الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي على تقديم الدعم الفني من أجل إعداد سياسات وبرامج بشأن إدماج المرأة والشباب في عملية إعادة البناء.

12. طرق عقد مؤتمر التضامن الأفريقي

1. فيما يلي النماذج التي اقترحت بشأن عقد مؤتمر التضامن الأفريقي:

1. يجب أن يهدف المؤتمر إلى تعبئة المزيد من الدعم السياسي المطلوب

بغية ضمان استمرار تركيز السودانيين والأفريقيين على التأكد من أن المكاسب التي تحققت لم تتحول في الاتجاه العكسي، بينما يجب أن يهدف إلى الحصول على تعهدات واضحة من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تتعلق بالاستثمارات التجارية للقطاعين العام والخاص والمساعدة التنموية وبناء القدرات، بما في ذلك عدد المهنيين الذين سيتم إيفادهم إلى السودان لتوجيه وتدريب نظرائهم السودانيين.

2. من أجل هذا الغرض، يجب أن يستهدف المؤتمر الحكومات الأفريقية والمؤسسات الأفريقية لتمويل التنمية ومشاريع الدولة وأعمال القطاع الخاص ومؤسسات الأفريقيين في المهجر والشركاء الإنمائيين الدوليين.
3. كما يجب أن يتم عقد المؤتمر عقب انتهاء الفترة الانتقالية في السودان، ويفضل قبل 1 أكتوبر 2011.
4. يجب على الاتحاد الأفريقي بحث السماح للدول الأعضاء، القادرة والراغبة في ذلك، باستضافة المؤتمر.
5. يجب أن يعهد بتنظيم المؤتمر إلى لجنة فنية تحضيرية تتكون من مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية و/أو مؤسسات إنمائية أخرى والبلد المضيف.
6. يجب أن يفوض الاتحاد الأفريقي لجنة الممثلين الدائمين بالإشراف على الأعمال التحضيرية للمؤتمر من خلال تلقيها لتقارير مرحلية بصفة منتظمة.
7. في إطار التحضير للمؤتمر، بجب على اللجنة الوزارية للاتحاد الأفريقي أو اللجنة الفنية التحضيرية العمل على حشد الدعم من قبل الدول الأعضاء من خلال تفاعل هيكلي مع العواصم الوطنية والمؤسسات الإقليمية.
8. يجب على اللجنة التحضيرية نسج اتصالات مع حكومتي شمال وجنوب

السودان بهدف التأكد ما أي دعم يتم الحصول عليه إنما يرتبط ويتلازم مع خطط هذه الحكومات وأن الآليات الوطنية لهذه الأخيرة تشارك في إدارة المساعدة.

9. يجب تشجيع المؤسسات التمويلية التنموية الأفريقية على أن تعد مسبقاً خططاً ومقترحات بشأن مبادرات وشراكات مشتركة.
10. كما يجب على اللجنة التحضيرية الاتصال بالشركاء الدوليين لحثهم على المشاركة بنشاط في المؤتمر على أساس المقترحات والخطط الدلالية.
11. يجب أن تكون خارطة المشاريع المقترحة هي الأساس بالنسبة للمواد التحضيرية وتعبئة الدعم نحو المؤتمر بل ومناقشات المؤتمر نفسها.
12. يستلزم تعبئة الدعم أن يكون المؤتمر مهيكلاً بحيث تكون هناك ثلاث مجموعات عمل أو جلسات منفصلة يتلقى أعضاء الوفود خلالها الخطط التي تتطلب دعماً من الوزراء والمحافظين وكبار المسؤولين في السودان، وهي تتضمن مجموعات للاحتياجات العاجلة. وسوف تشمل عروض السودان بياناً بالفرص الاستثمارية.
13. وكجزء من الرصد والتقييم بعد انتهاء المؤتمر، يجب على اللجنة الوزارية للاتحاد الأفريقي أن تستمد معلوماتها من الدول الأعضاء والمؤسسات الأفريقية وأن تقدم تقارير مرحلية إلى مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي حول ما تم تنفيذه من أعماله بالنسبة للالتزامات التي تم التعهد بها.
14. ضمان التوافق مع مؤتمرات حشد الدعم الأخرى، بما في ذلك مؤتمرات المانحين المبرمجة. ويجب على اللجنة الوزارية للاتحاد الأفريقي بحث تقاسم التقرير حول تقييم احتياجاتها مع منظمي المؤتمرات الأخرى واستكشاف طرق تنظيم وتوفيق جهود التعبئة.

13. دور اللجنة الوزارية

1. مطلوب أيضاً من الفريق الفني تقديم المشورة بشأن التفويض الممنوح للجنة الوزارية للاتحاد الأفريقي لممارسة مهمتها عقب انتهاء فترة تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وفيما يلي مجموعة التوصيات الرئيسية التي تم صياغتها:

1. تمكين اللجنة الوزارية من أن تكون محاطة باستمرار بالتحديات التي يواجهها السودان بعد انتهاء النزاع. ويقترح في هذا الصدد أن تشكل من الممثلين الدائمين المنتمين للبلدان الممثلة في اللجنة الوزارية لجنة فنية فرعية منبثقة عن اللجنة الوزارية وتتمثل مهامها فيما يلي:
   - المتابعة والتبليغ بشأن تنفيذ قرارات وخطط اللجنة الوزارية.
   - القيام بصفة منتظمة وبمساعدة مفوضية الاتحاد الأفريقي، بتجميع وتحديث قاعدة البيانات الخاصة بمشاريع إعادة الإعمار والتنمية الجاري تنفيذها في السودان بواسطة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.
   - المساعدة في التحضير لاجتماعات وبعثات اللجنة الوزارية.
   - التفاعل بصفة مستمرة مع أجهزة الاتحاد الأفريقي بشأن المسائل المتصلة بمتابعة وتقييم الالتزامات التي تم التعهد بها للجنة.
   - تنفيذ بعثات متابعة لرصد الأعمال التي شرعت اللجنة في تنفيذها وعملية إمداد السودان بدعم سياسي منتظم.
2. نظراً للأهمية القصوى لبناء دولتين قابلتين للاستمرار في ظل تعايش سلمي، فإنه يجب أن تظل مهمة اللجنة الوزارية متمثلة في تعبئة جهود الدعم التي تشجع على التعاون والحوار المتواصل بين الدولتين.
3. لضمان عدم شعور حكومات شمال وجنوب السودان بالاستبعاد، يجب على مفوضية الاتحاد الأفريقي أن توفد بانتظام مبعوثين من كبار المسؤولين لإجراء حوار مع الحكومات المعنية.

14. المشاريع العاجلة المقترحة لشمال وجنوب السودان

العنصر الإرشادي	المشاريع	المدى الفوري 8 أشهر	الأجل القصير 1 – 3 سنوات	الأجل المتوسط 4 – 7 سنوات	الأجل الطويل 8 – 10 سنوات	التكلفة التقديرية
الأمن						
نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	توفير المساعدة الفنية في شكل مستشارين وتدريب وأيضاً تمويل لاستكمال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شمال السودان، خاصة في الولايات الحدودية في جنوب كردفان/جبال النوبة، النيل الأزرق وفي عموم جنوب السودان	X	X	X		100 مليون دولار
	توفير استشاريين للمساعدة في إعداد خطط شاملة لإصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك خطوط إرشادية لتحويل العسكريين	X	X			

الشرطة	برنـــامج تـــدريبي متعـــدد المستويات لضباط الشرطة، خاصـة علـى جـانبي الحـدود بين شمال وجنوب السودان		X	X		20 مليون دولار
	تـوفير علـى الأقـل مركـز شرطي متحرك واحد ومعدات شرطية أساسية لكل بلد فـي جنوب السودان	X		X بناء نصف هياكل السياسات اللازمة	X بقية الهياك ل الدائمة	100 مليون دولار
المساعدة الإنسانية						
إدارة الكوارث	قاعدة لبرامج التدريب المتقدم لمسؤولي الحكومة المختصين بإدارة الكوارث، خاصة في المناطق الحدودية	X	X			50 مليون دولار

	تـــوفير فـــرق ومعـــدات للمســاعدة العاجلــة خــلال حـالات الطوارئ للعمل مع الحكومة السودانية	X	X			50 مليون دولار
إعادة التوطين النازحين والعائدين	تـوفير الإمـدادات الغذائيـة العاجلة من خلال البرنامج العالمي للغذاء	X	X	X		50 مليون دولار
	تـوفير الأراضـــي ووســائل الراحــة والأدوات الأساسـية لسبل العيش، بما في ذلك الأدوات الزراعية، للعائدين		X	X		30 مليون دولار
الحوكمة						
بنـــاء قـــدرات الأجهزة العامة.	نشر ما لا يقل عن 1000 فـرد مـن كبـار العـاملين والمدربين المهنيين لتدريب المـدربين والتـدريب علـى متابعة العمل ورصد الأداء وأيضـــاً تـــدريب كبـــار المسـؤولين ونظـرائهم فـي الولايات والوحدات المحلية علـــى الخـــدمات العامـــة الأساسية للارتقاء بمستوى الإدارة العامـة مـع التركيـز بوجـه خـاص علـى الـ 39	X	X	X		300 مليون دولار

	وظيفة رئيسية في حكومة جنوب السودان.					
بناء قدرات صانعي السياسات	برامج لبناء القدرات، بما في ذلك برامج لتدريب ومتابعة السياسيين والبرلمانيين الرئيسيين والمستشارين تتعلق بمجال القيادة والإدارة وتشمل 39 وظيفة رئيسية.	X	X	X		50 مليون دولار
التنمية الاقتصادية						
الطرق	بناء طرق فرعية معبدة تربط المراكز الحضرية بالمناطق النائية ذات الطاقات الكامنة من حيث الإنتاج الزراعي والمعدني، وكذلك للتمكين من الوصول إلى المناطق المنكوبة بالنزاعات، لا سيما في الولايات الحدودية لشمال وجنوب السودان. كما أنها تساعد على تحديد الولايات على جانبي الحدود.	X	X			500 مليون دولار

	بناء طرق ممهدة رئيسية في جميع المراكز الحضرية وفيما بينها.		X			500 – 600 مليون دولار
	بناء كباري على وجه الاستعجال للربط بين المناطق الريفية، خاصة في الولايات الحدودية، في دولتي السودان		X	X		200 مليون دولار
الكهرباء	توفير مولدات كهربائية مؤقتة في جميع بلديات جنوب السودان	X	X			600 مليون دولار
	بناء محطات كهرباء دائمة، خاصة المحطات الهيدروليكية والشمسية.			X	X	500 مليون دولار
	بناء شبكة كهرباء تصل بين جميع محطات ومراكز الكهرباء			X		200 مليون دولار
الاتصالات	بناء محطات إذاعية من خلال مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المناطق الغربية والجنوبية والشرقية من شمال وجنوب السودان		X			100 مليون دولار

	لتحسين الاتصالات والاستقبال الإذاعي.					
	توزيع 2 مليون جهاز راديو على الأقل، خاصة تلك التي لا تعتمد على الكهرباء في الولايات الحدودية في شمال السودان وعموم أنحاء جنوب السودان.	X	X			50 مليون دولار
المياه	حفر ما لا يقل على 2000 بئر في المناطق الريفية، خاصة على امتداد الحدود حيث يتعاظم التزاحم على مياه الشرب.	X	X			100 مليون دولار
	توفير ينابيع وآبار للمياه لحوالي 4 مليون قطيع من الماشية في الولايات الحدودية.		X	X		400 مليون دولار
	بناء 5 خزانات رئيسية لجمع وتخزين المياه معاً إلى جانب توزيع مضخات على المناطق الأكثر قرباً في كل من شمال وجنوب السودان.			X	X	600 مليون دولار

الإصلاح والتحديث الزراعي	بناء قدرات العاملين في مجال الإرشاد الزراعي من خلال التدريب والمنح الدراسية		X			
	تحديد نطاق الدراسات حول الأراضي الزراعية وقدراتها الإنتاجية والفرص المتاحة لتعزيز الاستثمارات	X				40 مليون دولار
	تنظيم حملات لتعزيز الاستثمار بغية جذب المزارعين الناشطين في التجارة، بما في ذلك بعثات الاستثمار.	X				10 مليون دولار
الصناعة التعدينية	تنظيم حملات لتعزيز الاستثمار بهدف جذب المستثمرين نحو أنشطة استغلال مستودعات ومناجم المعادن التي لم يتم بعد التنقيب عنها.	X	X			10 مليون دولار
السياحة	تعزيز الاستثمارات لصالح استغلال الطاقات الكامنة للحياة البرية والسياحة الثقافية في مختلف أنحاء السودان استناداً إلى دراسات نطاق السوق	X	X			10 مليون دولار
التنمية الاجتماعية والبشرية						

التعليم	دورات تنشيطية لحوالي 20000 من المعلمين دون المستوى في كافة أنحاء السودان، خاصة في المناطق الحدودية وفي جنوب السودان.	X	X			50 مليون دولار
	توفير 10000 فصل دراسي في شكل هياكل دائمة، ويجب أن تكون 10% مصممة وفق النموذج المدرسي.	X	X			40 مليون دولار
	برامج تدريبية للارتقاء بالمستوى المهني والمهارات مع التركيز على النواحي الحرفية من خلال تدريب المدربين أو برامج تبادل المدربين		X	X		10 مليون دولار
	إنشاء مؤسسات مجهزة على النحو السليم بحيث تكون مؤهلة لتوفير التدريب مع التركيز على المهارات الحرفية وغيرها من المهارات الفنية الخاصة الأخرى.		X	X		200 مليون دولار

الصحة	تدريب العاملين في مجال الصحة العامة لتعزيز الرعاية الطبية الأولية، مع التركيز على الممرضات والمساعدات والمولدات.		X			5 مليون دولار
	إصلاح المستشفيات الموجودة بالفعل، من خلال تحسين مستوى الأبنية وإصلاح المعدات الرئيسية في المستشفيات، خاصة على المستويين القطري والبلدي.		X			100 مليون دولار
	توفير معدات تعزيز الصحة للتعجيل بالمعلومات حول الصحة والصحة العامة، مع التركيز بوجه خاص على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية الأخرى.		X	X		10 مليون دولار
	إصلاح المراكز الصحية 0العيادات) القديمة وبناء مركز جديد (متنقل أو دائم)		X	X		100 مليون دولار
	بناء منشآت للتدريب على		X	X		100

	الرعاية الطبية في كل ولاية في جنوب السودان وخمس في ولايات شمال السودان التي تقع على الحدود مع الجنوب.					مليون دولار
حقوق الإنسان، العدالة والمصالحة						
الحوار	بناء قاعات للسلام المجتمعي في كل ولاية يتم استخدامها أيضاً للاجتماعات المحلية العادية.		X	X		20 مليون دولار
نظام العدالة	برامج لدعم القدرات تركز على الارتقاء بمستوى مهارات أعضاء الهيئات القضائية، بما في ذلك إدماج نظم العدالة المحلية.		X	X		20 مليون دولار
تعبئة الموارد						
	مساعدة الحكومات المعنية في إعداد خطط لتعبئة الموارد	X				20 مليون دولار
	عقد مؤتمر التضامن الأفريقي بواسطة الاتحاد الأفريقي	X				10 مليون دولار

	تعبئة حزمة من الإجراءات للتخفيف من الديون	X	X			40 بليون دولار

15. الملاحق

1.15. قائمة الخبراء وموظفي مفوضية الاتحاد الأفريقي المرافقين

التسلسل	أسماء المشاركين	البلد/الإدارة
1.	السيد حلمي أبو الوفا ملحق دبلوماسي – السفارة المصرية في الخرطوم	مصر
2.	السيد آسان سوجو المستشار الثاني – البعثة الدائمة لجمهورية السنغال	السنغال
3.	السفير أ. ماتيبو مدير، كيسولو	كينيا
4.	السفير س. ليشور القنصل العام، جوبا	كينيا
5.	السيد دنكان آنيندو سفارة كينيا، الخرطوم	كينيا
6.	الدكتور سيفاماندلا معهد الحوار العالم	جنوب أفريقيا
7.	السيد د. دلومو إدارة العلاقات والتعاون الدولي	جنوب أفريقيا
8.	السيد رينهاردت ديزيل إدارة العلاقات والتعاون الدولي	جنوب أفريقيا

9.	السيد إيشيت ميسجاناو وزارة الخارجية	أثيوبيا
10.	السيد طازيبت لونس سكرتير أول – سفارة الجزائر	الجزائر
11.	الدكتور دنجوام بولس دابينج	نيجيريا
12.	السيد اولاتوكانبو موشود آريمو الخبير في مجال إعادة الإعمار والسلم والأمن	السلم والأمن
13.	السيد عبد الرحمن كيشا موظف سياسات وبنية تحتية ريفية وتسويق	الاقتصاد الريفي والزراعة
14.	السيدة سيمون اواتارا كبير موظفي البرامج مديرية المرأة، مسائل الجنسين والتنمية	المرأة، مسائل الجنسين والتنمية
15.	السيدة ماكرين كايانجا كبير موظفي السياسات قسم الشؤون الإنسانية، اللاجئين والنازحين، مديرية الشؤون السياسية	الشؤون السياسية
16.	الدكتور جون جودونو دوساوو عميد كلية سابق موظف/خبير/إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع	مكتب اتصال للاتحاد الأفريقي في جوبا – السودان
17.	السيد محمدو عبدول اندا ديابول	السنغال
18.	البروفسور إيبو هوتشفول رئيس والأمين التنفيذي بالإنابة للشبكة الأفريقية للقطاع الأمني	غانا

s

2.15 برنامج البعثة الفنية

28 مارس – 10 أبريل 2011

التاريخ	التوقيت	البرنامج برنامج شمال السودان
28 مارس 2011	01.30	وصول الوفد إلى الخرطوم
28 مارس 2011	10.00 – 13.30	حفل استقبال في وزارة الخارجية برنامج المعونة الأمريكية ووحدة الاستقرار اجتماع مجموعة العمل مع مسؤولي وزارات: المالية والاقتصاد الوطني تنمية الموارد البشرية الطرق والكباري **غداء**
	15.00 – 16.00	اجتماع مشترك مع بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اجتماع مجموعة العمل مع المعونة الأمريكية ووحدة الاستقرار في إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة.
29 مارس 2011	07.00 10.00	السفر إلى ولاية كردفان الجنوبية اجتماع مع المحافظ (الحاكم) ونائب المحافظ
	11.30	اجتماع مع مسؤولي وزارات: الموارد البشرية الصحة الطرق المالية

	13.30	**غداء**
	15.00 16.30	اجتماع مع بعثة الأمم المتحدة اجتماع مع الوكالة الدولية للتنمية في SKS **قضاء الليلة في مجمع الأمم المتحدة (SKS)**
30 مارس 2011	10.00 16.00	اجتماع مع منظمات المجتمع المدني العودة إلى الخرطوم
31 مارس 2011	09.00 11.00 12.00 14.00 15.00 16.00	السفر إلى ولاية النيل الأزرق اجتماع مع المحافظ ونائب المحافظ اجتماع مجموعة العمل مع مسؤولي وزارات: الموارد البشرية الصحة الطرق المالية **غداء** اجتماع مجوعة العمل مع: وكالات التنمية الدولية المنظمات المجلية للمجتمع المدني العودة إلى الخرطوم
2 أبريل 2011	07.00	السفر إلى جوبا

برنامج جنوب السودان

التاريخ	التوقيت	البرنامج	المكان
2 أبريل 2011	09.30	وصول الوفد إلى جوبا	

التاريخ	التوقيت	البرنامج	المكان
	1100hrs- 1230	اجتماع مع مسؤولي وزارة التعاون الإقليمي	مقر وزارة التعاون الإقليمي
	14.30 – 13.00	**غداء**	
4 أبريل 2011	12.30 – 09.00	اجتماع مع رؤساء لجان المجلس التشريعي لجنوب السودان ووكلاء الوزارات المعنية في حكومة جنوب السودان: شؤون الحكومة، الشؤون الرئاسية، المالية والتخطيط الاقتصادي، وزارة العمل والخدمة العامة، وزارة الصحة، وزارة الزراعة والغابات، وزارة الطاقة والتعدين، وزارة مسائل الجنسين والرفاهية الاجتماعية، وزارة التعليم، وزارة التعليم والبحوث والعلم والتكنولوجيا، وزارة الشؤون الإنسانية وإدارة الأزمات، وزارة الإسكان والتخطيط العضوي، الخدمة العامة وتنمية الموارد البشرية، النقل والطرق والتعاون الإقليمي (رئاسة مشتركة) ولجنة إعادة الإعمار والتنمية.	
	13.30 – 12.30	**غداء**	
	18.00 – 14.00	اجتماع مع رؤساء لجان المجلس التشريعي لجنوب السودان ووكلاء الوزارات المعنية في حكومة جنوب السودان	
3 أبريل 2011 4 أبريل 2011	17.15 – 16.00 10.00 – 09.00 13.00 – 10.30	السفر من جوبا إلى واو ، غرب بحر الغزال اجتماع مع بعثة الأمم المتحدة اجتماع مع معالي محافظ ولاية بحر الغزال	
	14.00 – 13.00	**غداء**	
	17.00 – 14.00	اجتماع مع معالي المحافظ وسلطات الولاية وزيارات للموقع (متواصلة)	

التاريخ	التوقيت	البرنامج	المكان
5 أبريل 2011	09.15 – 08.00	السفر من واو إلى الاتحاد الأوروبي	
5 أبريل 2011	10.00 – 09.00	اجتماع مع الاتحاد الأوروبي	
	10-11.00	اجتماع مع البنك الدولي	البنك الدولي
	12.00 – 11.00	اجتماع مع البنك الأفريقي للتنمية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	13.00 – 12.00	اجتماع مع أعضاء السلك الدبلوماسي أفريقي	
	14.00 – 13.00	**غداء**	
	16.00 – 14.00	اجتماع مع المجتمع المدني، المجموعات الخيرية، المجموعات النسائية وبرلمان الشباب.	
	18.00 – 16.00	اجتماع مع بعثة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية	مقر بعثة الأمم المتحدة
6 أبريل **2011**	13.20 – 10.30	السفر من جوبا إلى مالاكال، أعالي النيل جوبا – مالاكال عبر بور	
	15.00 – 14.00	**غداء**	
6 أبريل 2011	16.00 – 15.00 18.00 – 16.00	اجتماع إحاطة مع بعثة الأمم المتحدة اجتماع مع معالي المحافظ	
7 أبريل 2011	13.00 – 09.00	اجتماع مع الوزراء وسلطات الولايات وزيارات للمواقع مالاكال: 13.00 – جوبا: 16.00 عبر بور	
	14.00 – 13.00	**غداء**	
	18.00 – 14.00	اجتماع مع الوزراء وسلطات الولايات وزيارات للمواقع (متواصلة)	
8 أبريل 2011	12.00 – 09.00 16.00 – 13.00	زيارات ميدانية السفر من مالاكال إلى جوبا عبر بور	

التاريخ	التوقيت	البرنامج	المكان
6 أبريل 2011	11.15-13.55	السفر من يامبيو، ولاية اكواتوريا الغربية عبر ماريدي.	
	15.00 – 14.00	**غداء**	
	16.00 – 15.00 18.00 – 16.00	اجتماع إحاطة مع بعثة الأمم المتحدة اجتماع مع معالي المحافظ	
7 أبريل 2011	13.00 – 09.00	اجتماع مع الوزراء وسلطات الولايات وزيارات للمواقع	
	14.00 – 13.00	**غداء**	
	18.00 – 14.00	اجتماع مع الوزراء وسلطات الولايات وزيارات للمواقع	
8 أبريل 2011	12.00 – 09.00	اجتماع مع الوزراء وسلطات الولايات وزيارات للمواقع	
	13.00 – 12.00	**غداء**	
8 أبريل 2011	16.10 – 14.05	السفر من يامبو إلى جوبا	
9 أبريل 2011	10.30 – 09.00	اجتماع مع معالي محافظ ولاية المنطقة الاستوائية الوسطى وسلطات الولاية	
	12.00 – 11.00	اجتماع مع معالي نائب الرئيس، الدكتور ريك ماشار	
	14.30 – 12.30	**غداء**	
	15.00	اجتماع مع النظراء	
10 أبريل 2011	07.00	السفر إلى الخرطوم	